العدد (1776) السنة السابعة - الاربعاء (21) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نافذة المواطن

متى يفعّل هذا التشريع؟

عبد الزهرة المنشداوي

(علي لربع العامرية وقفة تملي علي الشوق والدمع كاتب)
بيت الشعر هذا ينسب لعمرو بن ربيعة وواضح من ان الشاعر مر بحالة تداعي فتذكر تلك الايام الخوالي ،وراح يهزه الشوق ويذرف الدمع مدرارا.
محدثكم ليس له من عامرية، ولا ربع يبكي عليه بقدر ما يحزنه رؤية بناية رئاسة مجلس الخدمية المدنية الواقع في منطقة الكرادة الشرقية بالقرب من مبنى دائرة السفر والجنسية.
كان هذا المبنى مليء بالموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الخدمة الوظيفية وفي حينها كان مرجعا لأعلى سلطة في الدولة ولا يمكن لوزارة او دائرة ان تفتي أو تعمد الى توظيف او ترفيع موظف في ابعد نقطة في العراق ما يلم يكن لمجلس الخدمة المدنية اليد الطولى في هكذا اجراء وظيفي.
هذا المجلس العتيد والذي الغي في عام ١٩٧٩ كان يمثل صمام أمان وأرضية يقف عليها الجميع بالتساوي من طلبة الوظائف الشاغرة او خريجي الجامعات والمعاهد فلا يمكن اختراقه بواسطة او رشوة او (نفوذ) متنفذ.
لذلك كان المواطن مطمئنا الى الحصول على فرصة التوظيف وان لم يحصل عليها فلا يلوم غير نفسه لأنه على علم تام بأن الذي حصل عليها تفوق عليه في خبرة او في شهادة او ليس غير اما ان يكون قد حصل عليها بسبب قربه من هذا الحزب او ذاك المسؤول او انه دفع المال الوفير فهذا لم يكن بالحسبان ولا يخطر على بال مراجع لهذه المؤسسة العريقة .
مما نذكره عن هذا المجلس وسبق لنا ان اتينا على ايجابياته ومقدار اهميته للعراق الجديد الذي ينحو باتجاه جعل المساواة السكة التي يسير عليها قطار المواطنين باتجاه لا انحراف فيه ،ان رئيس المجلس وكان قد عهد إليه برئاسته ولم يكن لديه الإلمام الكافي بالية العمل طلب ان يتم تعيين احد قريباته في وزارة من الوزارات مستغلا منصبه الذي يعد في حينه بدرجة وزير وأحال طلبها الى موظف صغير طالبا منه ترويجه (بأقصى سريعة) فرد الموظف بهامش على هامش الرئيس بالقول لا يجوز ترويج طلبها ما لم تدخل المنافسة مع متقدمات غيرها لهذه الوظيفة وألا فان تعيينها يعتبر غير قانوني ولا يجوز ذلك مطلقا، فاسقط بيدي رئيس المجلس نفسه .
نحن قد سمعنا ان التشريع قد صدر من قبل الدولة بإنشاء مجلس الخدمة الاتحادي وان إصداره قد مرت عليه فترة كان يجب ان تستغل من اجل التسريع في جعله على ارض الواقع وإنقاذ المواطن من الحيف والغبن الذي يطاله في أكثر وزارات الدولة التي تعتمد فيما تعتمد عليه لأشغال الوظيفة مقومات واشتراطات ليس لها علاقة بالمهنية بقدر ما لها علاقة بالتعاطف والمال والقرابة والتحايل على القانون بتزييف شهادة او ادعاء خبرة .
ما دام أن هناك تشريعا قد صدر فعلى الجهات التي عهد إليها بتفعيل التشريع ان تعد العدة للتأسيس لعهد جديد يقوم على أسس المواطنة والمهنية والشهادة من اجل مؤسسات لا يعيث فيها مفسد او يتاجر بوظائفها مسؤول وضع جمع المال نصب عينيه وأدار ظهره للدولة والمواطن معا.
ولا اعلم الى متى تملي علي بناية المجلس العتيد شوقها لان أراها وقد عادت للتعامل مع المواطن التعامل الحضاري الذي يتيح لمن فقد الفرصة أن يحصل عليها وفق مهنيته واستعداده .

تقرير

البطاقة الذكية بعضهم اعتبرها عبئاً ثقيلاً!

نجاة الكواز

عندما أتحدث عن مشاكل الناس وهمومهم أقف عاجزة عن أيجاد متسع من الكلام لأتحدث عنها فهي كثيرة مثل رمال الصحراء... التي لا يمكن إحصاء عددها.
هذا حال العراقيين الذين ابتلوا بهذا الزمن العصيب الذي جلب على رؤوسهم مختلف المشاكل والأهوال فكأنهم خرجوا من حفرة ليقعوا في واد سحيق المشاكل
وأصبح حديثنا مستهلك لمشاكل العصر لعدم وجود أذان صاغية ترحم بحال أبناء أغنى بلد في العالم وأفقر شعب ،هذه المرة أصبحت تقنيات العصر الحديث هي السوط الذي يضرب به ظهور الناس بعدما انحنت لخدمة بلدهم وشعبهم وما لم نكن قريبين من الناس وننظر ونتمعن في مشاكلهم سنفقد التواصل معهم وتخفيف ألامهم.
البطاقة الذكية التي أستخدمها المواطنين في باقي الدول لاختزال الزمن ومساعدتهم على توفير متطلبات حياتهم بصورة أبداعية،تحولت في العراق إلى بطاقة متعبة أثقلت كاهل المتقاعدين وأصبحت عبأ عليهم .تقول المتقاعدة الست غنية مخلف (٦٠)سنة ،اعد الأيام والأسابيع حتى يأتي موعد التقاعد على الرغم من قيمته المادية القليلة ولكنه أفضل من لاشي ،ولكني أتفاجأ باستقطاع مبلغ عشرة ألاف دينار كقيمة للبطاقة ناهيك عن الطابور الطويل من المتقاعدين والعمل الروتيني البطيء،ويقول المتقاعد إحسان محمد علي (٥٦)سنة توجد أولويات أفضل ولو توفرت للمتقاعد أفضل من البطاقة مثلا تأمين صحي أو مساهمة مادية عندما يتعرض المتقاعد إلى أزمة صحية او دورات ترفيهية للتغلب على الملل مثل باقي دول العالم.
وتمنيت لو استطعت أن أوصل صوتي إلى مخترع البطاقة لندم على اختراعها وسوء استخدامها في العراق، وهنا نقول مثلا قديما كان أجدادنا يرددوه (إذا عرف السبب بطل العجب). فبقي العجب حبيس صدور المتقاعدين الطبقة المعدمة على عكس المواطنين في دول العالم باعتبارهم الطبقة البرجوازية لما يتمتعون به من حقوق وامتيازات ،فالجميع يعرف مدى أهمية البطاقة لما تحتويه من معلومات دقيقة وحساسة لجميع المتقاعدين فقد استخدمت بصورة غير مباشرة لسحب ملايين الدنانير من جيوب العراقيين المثقلة بالهموم إلى عالم المجهول .وإذا علمنا إن تكاليف عقود البطاقة الذكية تصل إلى بضع مليارات الدولارات وتذهب إلى حساب شركة مجهولة الهوية وهنا نجد السؤال يتحشرج في رأسي ألا يستطيع العراقيين صناع الحياة إن يؤسسوا لمثل هذه الشركة بدل إن ترحل ملايين الدولارات كالرمال المنثورة في صحراء قاحلة .ليجعلوها تذهب إلى أبناء شعبي العظيم لينهلوا من منهل خيرهم
وهل أصبحت تقنيات الجهاز الصراف المستهلك الذي جلب إلى العراق بعد إن تم تصليحه وصبغه وإعادة الحياة إليه ليشتريه العراق ببضع مليارات كمرحلة أولى في خدمة المتقاعدين.
ومنذ متى أصبح العراق خاويا من العلماء والمفكرين وتوقفت جامعات العراق عن تخريج المبدعين. وهل أصبحنا نضيف الأعباء على كاهل أفقر شريحة في المجتمع في العراق بحجة تقنيات العصر الحديث الذي استخدم نظام عالمي يختلف عن نظام الكرة الأرضية وانفرد به العراق ، لتأخذ بصمة العين والبصمات العشر ة كوسيلة تعريفية وإذا وقعنا على رأس ألحقيقة ،نجد إن المتقاعد لا يحتاج سوى بصمة الإبهام الأيسر ليحصل على راتبه التقاعدي (فتات الأموال) التي لا تكاد تسد رمق عائلته بعد إن دفع سني عمره لخدمة وطنه ، ولكن يبقى الروتين يتحكم بكل مفاصل حياتنا ولا سبيل للخلاص منه .
استلم المتقاعد راتبه وهو يسال نفسه ويدور في دوامة الفلك الخيالي لماذا أدفع مبلغ مقداره عشرة ألاف دينار لاستخراج البطاقة دون إن اعرف السبب . بحسبة بسيطة نضرب عدد المتقاعدين في المبالغ المستحقة لنجد مبالغ خيالية مروعة طارت إلى كوكب المريخ بواسطة مكوك المناقصة ونسأل كل من سهل أمر البطاقة المكوكية الا يستحق العراقيون خدمة مجانية بدون مقابل والكف عن سحب الأموال من المواطن المعدم بواسطة صنارة صيد مكوكية وأتمنى لو كان من الأفضل إن نخدم المتقاعد وتسهيل عملية استخراج البطاقة بدل الوقوف في طوابير مملة لان اغلب المتقاعدين حالتهم الصحية متعبة ،وأيضاً استحداث حالة جديدة وهي يوم للنساء ويوم للرجال .
إن على الدولة مسؤوليات أساسية تكمن في التخطيط لإنشاء شركات بخبرات عراقية بدل إن يهاجر مبدعو وعلماء العراق إلى الخارج وتستفد منهم دول العالم ، ووضع الآليات الثابتة لغرض مساعدة المتقاعدين ماديا عند تعرضهم لازمات صحية وتوفير نوادي أو مقاهي لقضاء أوقات الفراغ كتعويض لهم عن ما قدموه لخدمة وطنهم وشعبهم .

عدسة: سعد الله الخالدي

روتين اخر..

شكاوى

متى يفتتح جسر النهروان؟

بعث الينا المواطن احمد حسن من سكنة منطقة النهروان برسالة ذكر فيها ان قاطني المنطقة والمناطق المجاورة استبشروا خيرا حين شاهدوا من على شاشة قناة العراقية افتتاح المسؤولين للجسر الجديد في منطقة النهروان الذي يشكل شريانا حيويا لعبور المركبات من والى منطقة النهروان، غير ان الواقع على الارض يقول ان الجسر لم يزل مغلقا سواء امام الذهاب او الإياب عليه بالنسبة للمواطنين، ويتساءل المواطن احمد كيف يتم الاعلان عن افتتاح الجسر وبنائه لم يكتمل حتى الان؟ حيث مازال الجسر عبارة عن هيكل حديدي لم يكتمل صبه بمخلوط الكونكريت حتى كتابة هذه الشكوى، كما يتساءل عن موعد افتتاحه الحقيقي؟ وهل يرتبط ذلك الافتتاح بتشكيل الحكومة الجديدة؟ ام ماذا؟

جامع وتلال من النفايات

اتصل بهاتف الجريدة المخصص لاستلام شكاوى المواطنين سلمان عبد الوائلي من سكنة منطقة جسر ديالى يشكو من تكدس النفايات بجوار جامع طه حتى اصبحت تلالا عالية منظرها البشع لا يتناسب وهيئة الجامع القريب، فضلا عن كونها تشكل مصدرا لانواع عدة من الحشرات والروائح العطنة التي باتت تقتحم ابواب وشبابيك منازل المواطنين من سكنة المنطقة، بالاضافة الى تطاير الاوراق واكياس النايلون المتهرئة. ويناشد الوائلي الاخوة في بلدية المنطقة بمعالجة هذة المشكلة.

الى مؤسسة السجناء والسياسيين

لدفاعي عن ابناء شعبي وعن نفسي تم قلع وتكسير اسناني بالكامل وكان نصيبي عشرات السجون ففي ندوة عامة عرضت في تلفزيون الشباب وقفت امام وزراء النظام السابق قائلا :لن اتحدث عن نظريات الحزب او اقوال القائد وانما حيث يسجن الناس وتصادر الاموال ويمنع العمل .
والعراقي مهان ومطارد وتحدثت عن معتقل الحارثية وكذلك ما يتعرض له ابناء الوسط والجنوب الذين يعملون في بيجي حيث كنت اعمل بائع جوال هناك ،كما طالبت وزير الداخلية بالسماح لابناء الوسط والجنوب العمل في بيجي ومعاقبة من يعتدي عليهم وتم ارسال طلبي مع كتاب مكتب الوزير المرقم ١١٢٢٧في ١٣/٩/١٩٩٩الى مديرية شرطة بيجي كما وجهت رسالتين الى رئيس النظام السابق وولده عن طريق جريدة بابل ختمتها بعبارة نريد ان نعيش بشرف وعز وكرامة لا والف لا للذل والتوسل والاهانة تم نشر مختصر منها في العدد٢٥٦٧في ٢٧/١١/١٩٩٩وبعد ابلاغي بقرار من الجهات العليا بأني ممنوع من العمل وإجباري توقيع تعهدات بعدم دخول مدن عديدة فكانت الغربة الى الاردن وسوريا طالبا اللجوء. اكتفي بهذا وانا مسؤول عن كل كلمة ومصداقيتها. اطالب باعتباري سجينا سياسيا لكي انال حقوقي كاملة علما اني لم احصل على اي شيء.

عبد النبي برام محمد
٧٧٠٠٥٤٧٢٢٠

يشكو ارتفاع اسعار الخضروات

سبق وان شكوت من قرار منع استيراد الخضروات والفواكه! اذ انه اضر بالشريحة الفقيرة وذوي الدخل المحدودلجشع البعض من الباعة واصحاب علاوي الخضراوات والفواكه الذين استغلوا ذلك ورفعوا اسعار البيع بشكل جنوني فاصبح الفقير ضحية لهذا الاجراء .
المطلوب اعادة النظر بهذا القرار فليس من العدل ان يرتفع سعر كيلو الطماطم الى ١٢٥٠ دينار في حين قبل ذلك كان يباع بسعر ٥٠٠دينار
فلماذا تم اصدار هذا القرار لينعكس سلبا على الاغلبية.
الرجاء التفكير مليا قبل الاقدام على مثل هذه القرارات ودراسة ايجابياتها وسلبياتها اولا.

الصحفي
عبد الله الشيخ على البهادلي

قضية للمناقشة

المواطن وحصته التموينية

أبو مهند الأمين

ما انفكت الحكومات المتعاقبة طوال السنوات السبع تكرر القول حول تصميمها على تحسين مفردات الحصة التموينية التي توزع على المواطنين وسرعان ما يكتشف المواطن بطلان الادعاء وتبقى الأمور على ما هي عليه أن لم تكن بحال أسوأ.
من واجبات الدولة توفير مواد البطاقة التموينية للمواطنين وان تصل اليهم بيسر وسهولة لاسيما ان المال مرصود لها والظرف الأمني مستقر وجيد ولا يوجد مبرر للتأخير واذا كان وزير التجارة السابق لم يحسن من مفرداتها بل زاد في رداءة موادها رداءة وأنقص من عددها ،فان الامر ليس الآن بالافضل منه فلا مفردات بنوعية جيدة ولا استقرار على موعد محدد لتسلمها والامر في هذا الجانب ازداد اكثر مما كان عليه فالمواطن ينتظر أشهراً عدة في سبيل الحصول على مفردة من المواد لا يمكن له الاستغناء عنها وليس هناك مبرر للتأخير مثلما كان عليه الأمر من قبل.
مادة السكر وهي مادة أساسية ومهمة لم تصل للمواطن لمدة ناهزت الستة أشهر وفي مناطق أخرى ربما وصلت الى السنة.
وقد ينطبق الحال على مادة الرز أيضاً ما يدفع الباعة الى رفع أسعار مثل هذه المواد الضرورية في الأسواق مستغلين عدم توزيعها واحتياج المواطن الضروري لها .هذا الامر تنعكس تبعاته على العوائل من ذوي الدخل المحدود مما يزيد من أعباء الوضع المعيشي لهم.
حضارة اي بلد ليست بما يمتلكه من ناطحات سحاب او مشاريع –على اهميتها –بل ما يناله مواطنوها من حقوق وما يتمتعون به من مميزات يوفرها لهم من تم تسليم مقاليد الامور لهم في ادارة الدولة والحكومة الذين جاءوا لخدمة المواطن والذين تحتم عليهم ايلاء احتياجاتهم اهمية كبرى خاصة التي تتعلق بمتطلبات الحياة المعيشية.
ان ما تبقى من مفردات الحصة لا يتعدى اصابع اليد الواحدة وهي الطحين والرز والدهن والسكر والحليب أما المواد التي لا وجود لها حاليا فهي الشاي والبقوليات والصابون ومسحوق الغسيل وغيرها .
الا يستحق الامر ان يخرج المسؤولون من على شاشات التلفاز كي يوضحوا أسباب تلكؤ وصول المواد للمواطن الا يستحق الامر ان يبينوا للناس لماذا اختفت نهائيا مواد كثيرة من الحصة مع أهميتها خاصة بالنسبة للطبقة المسحوقة.

متى تكتمل مفرداتها؟

اشارة

التجارة والناقل

بغداد/ احمد نوفل

هذه الصفحة كثيرا ما كتب لها مواطنون من مختلف المناطق يثيرون فيها المشاكل التي تنتج من الاعتماد على متعهد نقل مواد الحصة التموينية بواسطة اشخاص يتعاقدون مع الوزارة للقيام بهذه المهمة التي تتلخص بايصال المواد من المخازن الى الوكلاء.
البعض اتهم الناقل ببيع وإبدال مواد الحصة الجيدة النوعية باخرى رديئة واستشهد بان مادة الشاي التي تسلم من المواطن دائما ما كان يستغنى عنها وحتى ترمى لعدم مطابقتها للمواصفات او كونها من نوعيات رديئة لا تستسيغها العائلة العراقية المعروف عنها استهلاكها بكميات كبيرة وفي كل الاوقات دون تفريق بين صباح او مساء.لذلك اعتقد المواطن بان الناقل هو السبب وطالب بفرض الرقابة عليه وحتى متابعة تجار علاوي جميلة الذي اتهم البعض منهم بأنهم يستوردون الشاي الرديء ويستبدلوه بشاي الحصة عن طريق سمسرة الناقل لذلك تجد عند المواطن الشاي السيء وعندهم المميز بنكهته ومن ثم ليفرضوا اسعارا عالية مقابل شراءه منهم .
هذا ما كان يعتقده المواطن بطبيعة الحال ليس كل مواطن.
بعض من المحافظات استغنت عن دور الناقل وراحت تعهد بدور نقل مواد الحصة الى الوكيل نفسه وبذلك قطعت هذا الشك الذي ساور المواطن ليس في مادة الشاي وحدها بل في مواد اخرى .
نتمنى في المستقبل القريب العمل على الاليات التي تؤمن للمواطن الحصول على مفردات حصته دونما شك او اتهام لوكيل او ناقل او موظف وكل شيء يخضع للرقابة يمكن ان يتطور نحو الافضل .

كاريكاتير..... عادل صبري

نتسلم رسائلكم على عنوان البريد الالكتروني
peopleissues@yahoo.com
او على الهواتف الارضية ٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥ الموبايل ٠٧٩٠٣٤٠٥٠٠٢